

ربحية السهم 2.95 فلساً

«دبي الأولى» تحقق 2.94 مليون دينار أرباحاً صافية خلال 2018



جانب من العمومية

عقدت شركة دبي الأولى جمعيتها العمومية العادية للعام 2018 في مقرها في أبراج المزايا في قلب العاصمة الكويت بشبسة بحضور بلغت 89.7% برئاسة رئيس مجلس الإدارة عبدالعزيز باسم اللوغاني وممثلين من وزارة التجارة والصناعة، وممثلي مكاتب تدقيق كبرى من ممثلي وسائل الإعلام المحلية والإقليمية وذلك في مقر الشركة في العاصمة الكويت.

أكد اللوغاني رئيس مجلس إدارة شركة دبي الأولى للتطوير العقاري على أن الشركة قد تمكنت خلال العام الماضي من المضى قدماً نحو تحقيق أهدافها الرامية إلى تقديم مجموعة مختارة ومتنوعة من المشاريع والخدمات العقارية المتميزة وذات الجودة العالية، ابتداءً من تطوير المشاريع العقارية مروراً بإدارة الأصول العقارية المملوكة للشركة مما ساهم على نطاق واسع في تحقيق مردود وعائد على استثمارات الشركة.

جاء ذلك خلال كلمة له ضمن أعمال الجمعية العمومية العادية لشركة دبي الأولى للتطوير العقاري للسنة المالية المنتهية 2018/12/31 مشيراً إلى أن الشركة التابعة لشركة المزايا القابضة، قد حققت استقراراً نوعياً في نتائجها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، وذلك من خلال تحقيق إيرادات تشغيلية ناجمة عن عمليات البيع والتأجير في محفلاتها العقارية.

هذا وقد كشف التقرير السنوي لشركة دبي الأولى للتطوير العقاري عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، تفصيلاً دقيقاً للنتائج المالية والإنجازات والنجاحات

التي حققتها الشركة خلال السنة المالية المنصرمة حيث حققت الشركة خلال العام 2018 أرباحاً صافية بلغت 2.94 مليون دينار كويتي وربحية سهم بلغت 2.95 فلساً، نتيجة نشاطها التشغيلي الناجم عن عمليات انجاز وتنفيذ وتسليم المشاريع المتاحة للبيع وتأجير وزيادة نسب الإشغال في مشاريعها المدرة للدخل، ليصل إجمالي إيرادات الشركة التشغيلية نحو 3.44 مليون دينار كويتي مع نهاية العام الماضي.

ومن جهة أخرى أشار عبد العزيز باسم اللوغاني رئيس مجلس إدارة شركة دبي الأولى للتطوير العقاري إلى أن الشركة تمتلك حالياً موجودات قوية بلغت قيمتها 96.90 مليون دينار كويتي حيث تتوزع أصول الشركة في كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في حين بلغت قيمة حقوق مساهمي الشركة 74.02 مليون دينار كويتي في نهاية

العام 2018 مقارنة بـ 71.59 مليون دينار كويتي بنهاية العام 2017. كما انخفضت مطلوبات الشركة بنسبة تصل إلى 12% بقيمة 17.93 مليون دينار كويتي بنهاية العام 2018 مقارنة بـ 20.48 مليون دينار كويتي بنهاية العام 2017.

وأضاف اللوغاني قائلاً: لقد بذلنا خلال العام الماضي جهوداً حثيئة لتحقيق أفضل العوائد لمساهميننا الكرام الأمر الذي تحقق بفضل الله وعكسته النتائج الإيجابية الحالية وإنه وفي هذا المقام ووفقاً لقواعد حوكمة الشركات فإن مجلس إدارة شركة دبي الأولى يقف ويتعهد بسلامة ونزاهة ومصداقية البيانات المالية وكافة التقارير المقدمة للمساهمين وأنها شاملة كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، وخلال الجمعية تمت المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق وتقرير مراقب

المسابيات والموافقة على البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31. كما تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح، وعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

كما تمت الموافقة على عدم استقطاع نسبة 10% من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي القانوني الإجمالي للشركة وفقاً لنص المادة 222 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 لوجود خسائر متراكمة، والموافقة على عدم استقطاع أي نسبة من الأرباح لصالح الاحتياطي الاختياري.

واختتم رئيس مجلس إدارة شركة دبي الأولى للتطوير العقاري قائلاً: «نعمل دبي الأولى جاهدة على النهوض بعملياتنا، وإنهاء كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، وعلى تقرير مجلس الإدارة وتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق وتقرير مراقب

■ اللوغاني: الشركة تمتلك حالياً موجودات قوية بـ 96.90 مليون دينار وتتوزع أصولها في الإمارات والسعودية

الكرام، ونعمل على المضى بالشركة قدماً نحو إعداد خطة استراتيجية، نعزز خلالها تطوير مشاريع جديدة، واختيار استثمارات جديدة في ظل الاستقرار المالي، وانتعاش السوق العقاري، وأيضاً بفضل ما تمتلكه الشركة من قاعدة مالية صلبة».

الجدير بالذكر أن شركة دبي الأولى للتطوير العقاري وهي شركة كويتية مساهمة كانت قد تأسست عام 2003، ويرأس مال يبلغ نحو 100 مليون دينار كويتي (أي ما يقارب 365 مليون دولار أمريكي). وقد تم إنشاء الشركة للقيام بالاستثمار والتطوير العقاري في دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة، وجاء تأسيس الشركة في وقت يشهد فيه السوق العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً متسارعاً لترسيخ مكانته كواحد من أكثر الأسواق جاذبية وحيوية في منطقة خليج العربي بأكملها، والشرق الأوسط عموماً، وباتت هذا النمو في وقت باتت فيه كلاً من أبوظبي ودبي من أبرز مركز الأعمال التي تدر على المستثمرين عوائد كبيرة.

عقب توقيع العقد مع «كاسكو» الربيعان: «وفرة العقارية» تتبنى «إفطار صائم» السنوية خلال شهر رمضان



الربيعان وخريبط بنوسطان الكندري والصاوي

المجتمع، ميمناً ان حملة رمضان المبارك. حيث تتبرع هذه التوجه، حيث تحمل معها رسالة تحث على التقارب والتراحم والمشاركة في الحياة وتقديم المساعدات كمبادرة للتسامح خلال الشهر الفضيل وأوضح ان وفرة العقارية تتعاون مع العديد من الشركاء من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني فيما يخص الأنشطة الاجتماعية والإنسانية، مؤكداً ان مبادرة إفطار صائم تعتبر من أبرز خطط الإدارة السنوية الذي يأتي تحت مظلة إستراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، والتي تضعها في مقدمة الشركات الوطنية الرائدة التي تفعل جهودها في المجالات الخيرية والتطوعية.

السنوية لإفطار الصائم بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك. وأضاف الربيعان في بيان صحافي أن مبادرة إفطار الصائم تعتبر من أبرز المبادرات السنوية التي تتبناها وفرة العقارية خلال شهر رمضان المبارك من كل عام، حيث يقوم فريق إدارة العلاقات العامة للشركة بالإشراف على تنظيم هذه المبادرة الرمضانية هذا العام للسنة الثانية على التوالي، والتي تقدم من خلالها الشركة وجبات إفطار صائم يومية في مقر الشركة.

وشدد الربيعان على التزام وفرة العقارية المستمر بتقديم قيمة مضافة للمجتمع في جميع المجالات، ما يجعلها تبرز على تكتل القضايا الأكثر تأثيراً في

وقعت شركة وفرة العقارية عقداً مع الشركة الكويتية لخدمات الطيران «كاسكو» لتوريد وجبات إفطار صائم خلال شهر رمضان المبارك بحضور مدير العلاقات العامة بالشركة ورئيس وحدة المبيعات الجوية بالقر خريبط ورئيس وحدة الصاوي ورئيس وحدة العلاقات العامة والتواصل فهد الكندري في شركة كاسكو.

وبهذه المناسبة قال مدير العلاقات العامة في شركة وفرة العقارية إبراهيم الربيعان أن تقديم وجبات إفطار صائم سنوياً من قبل الشركة يأتي بدعم وتوجيهات الإدارة التنفيذية للشركة وفي إطار المسؤولية المجتمعية إنطلاقاً من مبادئها

«جي بي مورغان»: المستثمرون لا يزالون متفائلين بالأسواق العالمية رغم استمرار التقلبات



تارا سميت

التكنولوجية لم تتباطأ وتيرة نموها، وقطاع الرعاية الصحية يتمتع بنمو إيجابي مستمر على مدار العشرين عاماً الماضية». وأضافت سميت: «بما أن الأسواق عكست بصورة متزايدة الضغوط المرتبطة بالدورة الاقتصادية المخاطر. تحبذ هذه العملية لمعالجة الحالة المزاجية للصحة مع المخاطر، بدلاً من تغيير المفتاح إلى وضع التشغيل. استعدنا تماماً من المخاطر المتاحة لنا داخل فئات الأصول وغيرها، لضمان أخذ مستوى المخاطر المناسب. ومع ذلك، في حين أن توقعاتنا لإبطاء النمو تستحق هذا الحد، فإننا نعتقد أنه ما زال من السابق لأوانه التحول إلى موقف دفاعي بالكامل. هذا الرأي، إلى جانب الآخرين، سيتطور بالتأكيد مع التقدم في عام 2019».

ربع المستثمرين (24%) ينتقلون من القطاعات شديدة الدورية إلى التركيز على فرص استثمار طويلة الأجل في قطاعات مثل الرعاية الصحية والتكنولوجيا. وهناك خمس إضافي (20%) ينتقلون إلى الاستثمار في قطاعات دفاعية نشطة مثل المرافق والعقارات والاتصالات. وعن ذلك قالت تارا سميت، رئيس أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بنك جي بي مورغان الخاص: «على غرار العديد من العملاء ذوي الثروة الضخمة الذين استطاعت أراؤهم، نحن ننظر بإيجابية في العام بالنسبة للاستثمار في الأسهم، وهو ما ينعكس في توزيعنا الزائد للأسهم في المحافظ المدارة. مع دخولنا في دورة متأخرة من الاستثمار، نرى حركة من قطاعات النمو الدورية إلى توسع أكبر نحو نمو طويل الأجل. حيث أن الثورة

يواسل العديد من المستثمرين من أصحاب الثروات الضخمة في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا (39%) الاعتقاد بأن الأسهم ستكون أفضل فئة من الأصول أداءً على مدار الـ 12 شهراً القادمة، وفقاً لاستقصاء بنك جي بي مورغان الخاص للعملاء لفصل الربيع. فعلى الرغم من حالة عدم اليقين العالمية المستمرة، بقيت معنويات المستثمرين على حالها إلى حد كبير منذ استطلاع الذي أجراه البنك في فصل الشتاء، ولكن مع زيادة التقلبات في التوقعات لعام 2019، بدأ العديد من المستثمرين الآن في اعتماد نهج استثماري أكثر دفاعية.

يستمر ثلث العملاء أصحاب الثروة الضخمة (33%) في الأصول ذات الجودة العالية لمساعدتهم على وضع محافظهم الاستثمارية بشكل أكثر دفاعية. في حين أن

الجهود من قبل رجال الأعمال والشركات العاملة في مجال البناء الأخضر والمنظومات المعنية بالأفراد والمتخصصين والخبراء لتبادل الخبرات والأفكار والرؤى التي تمكننا من الابتكار والتوصل لحلول فعالة لتشييد المباني الخضراء في الكويت».

يذكر أن مجموعة «نولتي» هي شركة ألمانية متخصصة في تصنيع الأثاث والمطابخ وتقوم منذ تأسيسها في العام 1923 وحتى اليوم بتصنيع جميع منتجاتها في ألمانيا لضمان تقديم منتجات بجودة عالية وموثوقة ومصنعة بدقة تامة، والحفاظ على سمعتها بين عملائها.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة «بوش اند سيمنز هوسجرات» هي أحد أكبر مصنع للأجهزة المنزلية في أوروبا، ولتاني أكبر شركة في العالم. تغطي محفلة منتجات «بوش» مجموعة متكاملة من الأجهزة المنزلية الحديثة التي تشمل المواد والأفران والأغذية والشفطات والغسالات والصحن والغسالات والمجففات والتجفيفات والمجمدات بالإضافة إلى الأجهزة الصغيرة مثل المكائن الكهربائية وآلات القهوة والغلايات الكهربائية والمكاوي.



جانب من مشاركة نولتي وبوش

حيث أنها توفر طاقة لمدة خمس عشرة دقيقة عند استعمالها. وقال نائب الرئيس التنفيذي في شركة علي عبدالوهاب المطوع منتجات «بوش» المطبوخة التجارية على تزويد السوق الكويتي بالمنتجات الصديقة للبيئة التي من شأنها توفير استهلاك الطاقة والمياه على الموارد الطبيعية لمستقبل الأجيال، وإن رعايتنا لهذا المؤتمر تأتي انطلاقاً من إيماننا بضرورة تضافر

عصرية ومبتكرة من المطابخ وغرف النوم الصديقة للبيئة والحاصلة على شهادتي الـ FSC والـ PEFC، نظامي التصديق المعترف بهما دولياً مع صفة رسمية تمنح من إدارة الغابات للمنتجات المتوافقة اجتماعياً والصديقة للبيئة. أما العلامة التجارية «بوش» فمعروفة بمنتجاتها الصديقة للبيئة وما تطرحه من أجهزة كهربائية توفر الكهرباء والماء مثل غسالة W A T 2 8 4 6 0 G «. المصنعة من فئة A+++ لتوفيرها قدر كبير من الطاقة

الوعي العام بإيجابيات المباني الخضراء بالإضافة إلى استعراض الاستراتيجيات الحكومية المحلية والعالمية الفعالة في هذا الإطار.

وقد تمثلت رعاية شركة علي عبدالوهاب المطوع الجارية في هذا المؤتمر من خلال مشاركة العاملين التجاريين «نولتي» و«بوش» لأجهزة المطبخ حيث توفرن منتجات تتوافق مع معايير البناء المستدام. فمنتجات العلامة التجارية الألمانية «نولتي» للمطابخ وأنظمة الخزائن تشمل تشكيلة

أعلنت شركة علي عبدالوهاب المطوع التجارية عن رعايتها للمؤتمر الأول لمجلس الكويت للمباني الخضراء، والذي أقيم في الفترة 2-3 أبريل في مركز جابر الأحمد الثقافي تحت عنوان «المنازل المستدامة والحياة الخضراء».

يهدف المؤتمر إلى تعزيز البناء بطريقة مستدامة من خلال استخدام مواد طبيعية ومعالجة التدوير وتلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على طريق استخدام مواد بناء صديقة للبيئة، لا تساهم في زيادة التلوث الداخلي للمبنى، ولا تسبب تلوث البيئة الخارجية والمحيطية به. وقد حضر المؤتمر نخبة من الخبراء العالميين والمتخصصين والمحاضرين في ميدان تشييد المباني الخضراء والمنازل الصديقة للبيئة، وكذلك شخصيات وشركات من قطاع البناء والمقاولات والمهندسين المعماريين ومصممي الديكور التي توفرت حيث تم عرض أحدث الدراسات والأبحاث التي تتناول المعايير والأليات الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة ونشر ثقافة البناء الأخضر لما لها من إيجابيات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي وتعزيز